



أهمية انضمام العراق للاتفاقيات الدولية حول المياه

مرتضى السوداني
رئيس باحثين
وزارة الموارد المائية
جمهورية العراق

الاتفاقيات الثنائية مع الدول المتشاطئة مع العراق حول المياه المشتركة

الدولة المتشاطئة	الاتفاقيات	النهر	وضع الاتفاقية الآن
تركيا	مجموعة من الاتفاقيات ومحاضر الاجتماعات ومذكرات التفاهم	نهري دجلة والفرات	غير مفعلة
سوريا	اتفاق عام 1989	نهر الفرات	مفعلة
ايران	اتفاق استخدام المجاري المائية الحدودية الملحق باتفاقية الجزائر 1975	الروافد الشرقية لنهر دجلة	غير مفعلة

الاتفاقيات الدولية العامة حول المياه

الاتفاقية	وضع الاتفاقية
اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية للإغراض غير الملاحية 1997	مصادقة على الاتفاقية
اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية 1992	إجراءات داخلية للموافقة على الانضمام للاتفاقية

- (حرب المذكرات الدبلوماسية بين العراق - سوريا - تركيا) عام 1995.

(أن القانون المتعلق باستخدام المياه العابرة للحدود وغير المخصصة للملاحة لا يزال قيد التطوير بغية إعداد وثيقة إطارية ، إلا أن هذا القانون لم تتم صياغته بشكل كامل بعد ، وتوجد هناك صعوبة أخرى ناشئة من حقيقة انه لا يوجد هناك ممارسة دولية واحدة ، وهذا يعود إلى سبب رئيس وليس وحيد وهو التنوع الكبير في مجاري المياه العابرة للحدود ومواصفاته والحاجات الإنسانية التي تخدمها).

- رأي لجنة القانون الدولي حول مفهوم المجاري المائية العابرة للحدود.

• في ما يتعلق بالاقتراح الداعي الى استخدام مصطلح المياه العابرة للحدود بسبب استخدامه في اتفاقية معقودة مؤخراً (اتفاقية هلسنكي 1992)، فلذلك مسألة اختلاف المفهوم هي مسألة صياغة ولا يوجد اختلاف جوهري بين هذا المصطلح والمصطلح المقدم في المادة في المادة (1) من مشروع اللجنة، اي (مصطلح المجرى المائي الدولي) ولا يرتب هذا المصطلح او ذاك اية اثار قانونية ولم تميز المحكمة الدائمة للعدل الدولي بين هذين النوعين من الأنهار في ذكرها لمبادئ قانون الأنهار الدولية بشكل عام ، اذ ذكرت الحالات الناشئة عن عبور مجرى مائي واحد لأقاليم أكثر من دولة واحدة .

- كلمة الأمين العام للأمم المتحدة في حفل توقيع اتفاقية التنوع البيولوجي 2007.

نظراً للترابط الكبير بين مجالات عمل الاتفاقيات البيئة المهمة واتفاقيات تخصيص المياه وإدارة المياه عبر الحدود وان هناك حاجة ملحة لتحسين العمل بهذه الاتفاقيات لتأثيرها على تخصيص وإدارة المياه داخل الأنهار والأراضي الرطبة عبر الحدود ، وهاتين الاتفاقيتين هما :

- اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية 1997.
- اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية 1992.

لماذا العراق يسعى للانضمام الى اتفاقيات دولية حول تقاسم المياه المشتركة؟؟؟

- توفر لإطار قانوني "ملزم" في إدارة الموارد المائية المشتركة .
- توحيد المعايير والمصطلحات الفنية والقانونية واستقرار التعامل بها في موضوع المياه المشتركة دولي (تحديد مفهوم المجرى المائي الدولي "العابرة للحدود"، الانتفاع والمشاركة المنصفة والمعقولة للموارد المائية .
- مظلة قانونية إطارية لعقد للاتفاقيات الثنائية او المتعددة الأطراف أو الإقليمية لإدارة الموارد المائية المشتركة على مستوى الحوض المائي مع الأطراف.
- دعم موقف العراق خاصة وكل الدول المتشاطئة على مجاري المائية الدولية في مطالباتها بحصة عادلة ومعقولة في المياه المشتركة.

شكراً لاهتمامكم